



## البنك المركزي المصري

### بيان صحفي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٧١% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ مقابل ارتفاعاً قدره ١,٢٣% خلال شهر سبتمبر. وقد سجل التضخم العام معدلاً سنوياً قدره ١١,٨٤% في أكتوبر ٢٠١٤ مقابل معدل قدره ١١,١٢% في سبتمبر. وقد جاءت التطورات الشهرية في أكتوبر على خلفية الارتفاع الدوري لرسوم التعليم الحكومي والخاص تزامناً مع بداية العام الدراسي الجديد. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة، إلا أن أسعار السلع الغذائية الأخرى انخفضت متأثرة بانخفاض الأسعار العالمية على الرغم من الارتفاع الموسمي الذي شهده شهر سبتمبر بمناسبة عيد الأضحى. وفي ذات الوقت، سجل التضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري معدلاً شهرياً قدره ٠,٥٥% في أكتوبر ٢٠١٤ مقابل معدل قدره ٠,٨٤% في سبتمبر ٢٠١٤. وانخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٨,٤٧% في أكتوبر ٢٠١٤ من ٩,١٥% في سبتمبر على خلفية انخفاض أسعار السلع الغذائية بالإضافة إلى تأثير فترة الأساس من العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية العالمية أدت إلى انخفاض توقعات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، وهو ما سيؤدي إلى الاستمرار في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم.

وقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ٣,٧٠% مقابل ١,٠٤% و ١,٤٤% و ٢,٥٠% خلال الربع الأول والثاني والثالث على الترتيب. وبالتالي بلغ معدل النمو السنوي ٢,٢٠% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,١٠% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ويرجع الارتفاع في معدل نمو الناتج إلى التوسع في النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ على خلفية ارتفاع معدلات النمو في قطاع الصناعة، الأنشطة العقارية بالإضافة إلى قطاع التشييد والبناء، على الرغم من الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتروك. وفي ذات الوقت شهد الربع الرابع تحسناً ملحوظاً في معدل النمو السنوي للاستثمار خلال الربع الثالث والرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وذلك بعد الانكماش الذي شهده خلال الستة أرباع سنوية السابقة. والجدير بالذكر أن مستوى الاستثمار مازال أقل من مستوياته التاريخية. وبمنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة إلى المشروعات المحلية الكبرى مثل مشروع تنمية قناة السويس من المتوقع أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزوليه المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي والتي مازالت مستمرة في ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة.

وبناءً على ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)